A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.70
4 February 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY

FEB 19 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد بيرشم (موريشيوس)
(نائب الرئيس)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا (تابع) [٣٤]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبترولية إلى جنوب افريقيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22 و Add.1)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل المنتجات النفطية والبترولية إلى جنوب افريقيا (A/45/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45)

(د) تقارير الامين العام (A/45/162 و A/45/539 و A/45/550 و A/45/637 و A/45/670)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/45/815)

(و) مشاريع قرارات (A/45/L.31 و A/45/L.32 و A/45/L.33 و A/45/L.38 و A/45/L.39 و Corr.1 و A/45/L.40 و Corr.1 و A/45/L.41 و A/45/L.42)

(ز) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/871)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مطروح على الجمعية ثمانية مشاريع قرارات ، صدرت باعتبارها الوثائق A/45/L.31 و A/45/L.32 و A/45/L.33 و A/45/L.38 و A/45/L.39 و Corr.1 و A/45/L.40 و Corr.1 و A/45/L.41 و A/45/L.42 ، التي عرضت بالامس .

أعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات هذه أو عليها جميعا . وأود أن أذكر بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، والتي يشرفني أن أتكلم بالنيابة

(السيد تراكسلر ، إيطاليا)

عنها ، قد أكدت من جديد أثناء المداولات التزامها القوي بالقضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية ودون تأخير . ويسعدها أنه ، نتيجة للمشاورات فيما بين مختلف المجموعات وجهود التنسيق الجديرة بالثناء التي بذلها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فإن مشروع القرار A/45/L.38 المعنون "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" كان من بين القرارات التي يمكن أن تعتمدها الجمعية العامة بتوافق الآراء . والدول الإثنتا عشرة تنضم إلى توافق الآراء هذا .

وهي تعتبر أن من الأهمية بمكان أن تستمر وحدة الغرض بشأن المسائل الأساسية ، التي اتخذت في إعلان كانون الأول/ديسمبر الماضي وفي القرار المتخذ عن تنفيذه في أيلول/سبتمبر الماضي ، بالنسبة لمشروع القرار هذا اليوم ، وأن ترسل الجمعية العامة ، بصوت إجماعي ، رسالة إلى جنوب افريقيا بشأن ضرورة المضي قدما دون تأخير في عملية القضاء الكامل والنهائي على الفصل العنصري . وترحب الدول الإثنتا عشرة بالمشاورات الأوسع نطاقا بشأن النصوص الأخرى التي أدت إلى تحسين بعض النقاط .

ومشاريع القرارات الأخرى المطروحة علينا تعبّر عن مفاهيم عديدة تتشاطرها الدول الإثنتا عشرة . لكن بعض مشاريع القرارات هذه لا يعبّر بصورة ملائمة عن التغييرات الحاصلة في جنوب افريقيا ويتضمن صياغات تثير الاعتراض . وتعترض الدول الإثنتا عشرة بصفة خاصة على الفقرة السادسة من الديباجة والفقرة ٦ من المنطوق في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.39 ؛ وعلى فقرتي المنطوق ٢ و ٣ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.40 . ولدى الدول الإثنتي عشرة تحفظات أيضا على الفقرات التي لا تحترم تقسيم السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهي تؤكد أيضا على ضرورة أن يؤخذ استقلال ومركز المؤسسات المالية الدولية بعين الاعتبار . وكما ذكرت الدول الإثنتا عشرة مرارا وتكرارا في الماضي ، فإنها تعترض على توجيه النقد بصفة انتقائية إلى دول تذكر بالإسم .

ولا تزال الدول الإثنتا عشرة تؤمن بالمثل الرياضية وترفض أي شكل من أشكال الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وهي تقوم بتنظيم اللقاءات الرياضية في

بلدانها في إطار مناخ من المبادرة الخاصة . وأن المنظمات الرياضية القومية تدرك تماما معارضة حكوماتها للمنافسات الرياضية التي تنتهك المثل الرياضية .

للاسباب التي ذكرتها توا ، لن تتمكن الدول الإثنتا عشرة من التصويت مؤيدة جميع مشاريع القرارات التي عرضت اليوم . بيد أنها لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالعمل ، فرادى وجماعات ، لدعم العملية التي تجري حاليا من أجل التفكيك النهائي للفصل العنصري ولدعم قضية الانتقال السلمي إلى جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية والموحدة وغير العرقية . وبهذه الروح ، اتخذت المجموعة الاوروبية قرارات في ١٥ كانون الاول/ديسمبر - أعلنت في بيان تطلب الدول الإثنتا عشرة تعميمه كوثيقة من وثائق الامم المتحدة - في ميدان اتخاذ تدابير إيجابية ومحددة إزاء جنوب افريقيا بغية تشجيع العملية التي تجري حاليا . وستبقي الدول الإثنتا عشرة تلك المسالة قيد نظرها في ضوء التغييرات التي تقع في جنوب افريقيا .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الموقف المبدئي الذي تتخذه مملكة ليسوتو ضد الفصل العنصري معروف بصفة عامة . ولا نزال نؤيد كل الجهود الإيجابية التي تستهدف القضاء على الفصل العنصري . وقد قلنا دائما أن شعورنا بالالتزام بالقضاء على الفصل العنصري ، مقرونا بالإحباط الذي تفرضه حقائق الحالة الجغرافية السياسية لليسوتو ، لا يدفعنا إلا إلى الالتزام بدرجة أكبر بقضية الاغلبية في جنوب افريقيا ، جيراننا وأصدقائنا .

ونأمل أن تحقق بعض مشاريع القرارات المطروحة علينا السلم الحقيقي والأمن الحقيقي لجميع أبناء الجنوب الافريقي المستنيرين ، ولا سيما أبناء جنوب افريقيا . ونرى أن بعض مشاريع القرارات تعترف بصفة واضحة بالتغييرات التي تجري في المجال السياسي في جنوب افريقيا . ويمكن تلمّس الشعور بالواقعية والإيجابية فيها .

وسيشارك وفدي في عملية التصويت فيما يتعلق بمشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة ، مدركا التزامنا الطويل المدى بالقضاء على الفصل العنصري مع مراعاة مسؤوليتنا المشتركة في ذلك الاتجاه .

إن مملكة ليسوتو ، كبلد محب للسلام ، دأبت على الدعوة إلى الحوار فيما بين جميع الاطراف في مشكلة جنوب افريقيا . ومن ثم ، لا نتردد في الترحيب بالمحادثات الجارية فيما بين المجلس الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا ، التي تستهدف تهيئة المسرح للمفاوضات على دستور جديد ، نأمل أن يبشر بقيام جنوب افريقيا الجديدة والموحدة وغير العرقية والديمقراطية . وانطلاقا من هذه الروح لا نزال نحث أشقاءنا وشقيقاتنا في مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا من أجل مواصلة النظر في المشاركة الإيجابية في المحادثات التي تؤدي إلى المفاوضات لقيام جنوب افريقيا الجديدة .

وتؤسفنا ، الطريقة التي غادرت بها تلك القيادة جنوب افريقيا إثر انعقاد المؤتمر الوطني هناك مؤخرا .

إن وفدي سيصوّت مؤيدا جميع مشاريع القرارات باستثناء مشروعي القرارين A/45/L.31 و A/45/L.42 ، وينبغي ألا ينظر إلى هذا التصويت الإيجابي إلا على أنه تعبير عن السياسة التي تنتهجها حكومة ليسوتو منذ زمن طويل والتي تقوم على المشاركة البنّاءة في الجهد الدولي الرامي إلى القضاء على الفصل العنصري الذي يواجه الآن ضمن جملة أمور ، برفض علني من جانب قيادة الحزب الوطني في جنوب افريقيا .

بيد أنه لا ينبغي ، كما قلنا في الماضي ، وكما سنظل نقول ، تفسير تصويتنا الإيجابي على أنه يعني ضمنا تأييد وفدي لأية تدابير تأديبية لا نملك الوسيلة ، أو القدرة على اتخاذها أو تنفيذها . ومن ثم ، فإننا نبدي تحفظاتنا على جميع الفقرات التي تقضي في فحواها بتطبيق جزاءات اقتصادية ومالية ، وبخاصة الفقرات الواردة في مشروع القرار A/45/L.39 .

وإننا لنتطلع إلى الحل العاجل لمشكلة الفصل العنصري من خلال إجراء مفاوضات حقيقية وهادفة في مستهل العام المقبل بغية كفالة إعادة ضم جنوب افريقيا موحّدة وديمقراطية وغير عنصرية إلى صفوفنا .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تضم المملكة المتحدة صوتها بالكامل إلى الممثل الدائم لإيطاليا في البيان الذي أدلى به منذ لحظات باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية . وأود أن أضيف بضع كلمات تعليلا للتصويتات التي سيدلي بها وفدي .

سوف ننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/45/L.38 ، الذي يعبر عن رأي الجمعية العامة بالإجماع القائل بوجوب القضاء على الفصل العنصري ، وإحلال جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية محله . ولئن كنا سننضم إلى توافق الآراء ، فلا يعني ذلك أن جميع عناصر مشروع القرار تروق لنا ، أو أننا سعداء بتوازنه إجمالا . والواقع أن

اعتراف مشروع القرار بأن تقدما هاما قد أحرز على طريق الإعداد للمفاوضات يجيء في نظرنا على مضض . إذ أنه بدلا من أن يشجع زعماء طائفتي السود والبيض في جنوب افريقيا في مساعيهم ، نجده يسهب في تناول النقاط السلبية على نحو غير متوازن .

إن أسباب العنف في جنوب افريقيا هي ، على سبيل المثال ، وكما نعرف جميعا ، أشد تعقيدا مما تشير إليه لهجة مشروع القرار المتحيزة . فالمسؤولية الرئيسية المنوطة بحكومة جنوب افريقيا هي إقرار القانون وحفظ النظام بنزاهة وحماية مواطنيها . ولكنها لا يمكنها أن تنهض بهذه المهمة وحدها . ذلك أن زعماء كل المجموعات السياسية تقع على عاتقهم أيضا ، مسؤولية حث أتباعهم على التسامح مع الرأي السياسي المضاد ، وعلى تسوية الخلافات سلميا دونما عنف أو ترهيب . كما أننا نشعر بخيبة أمل لأن مشروع القرار لم يشر إلى حكومة جنوب افريقيا كحكومة ، على نحو ما أشار إليها السيد مانديلا نفسه عندما تكلم في قاعة الجمعية العامة هذه ، في حزيران/يونيه الماضي .

ولا تعتقد المملكة المتحدة أن هذا هو الوقت المناسب للدعوة إلى فرض مزيد من الجزاءات ضد جنوب افريقيا . فجنوب افريقيا تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة إذ أن معدل النمو صفر ، والزيادة السكانية مطردة ، ونسبة البطالة مرتفعة ، والتشرد منتشر ، والتعليم متواضع ، وهذه كلها أمور تعد في حد ذاتها مشاكل كبرى . كما أنها تشكل تهديدا للتسوية السياسية السلمية في ذلك البلد . ولا يسعنا أن ننتظر الاتفاق على دستور جديد حتى نتصدى لعلاج الصعوبات الاقتصادية لدى جنوب افريقيا . وعلى العكس من السعي إلى تشديد الجزاءات ، ينبغي للمجتمع الدولي ، والامم المتحدة بوجه خاص ، أن ينظرا في سبل إنعاش اقتصاد جنوب افريقيا . وفي اعتقادنا ، أن هناك حاجة ماسة للاستثمارات الجديدة بغية خلق فرص العمل ومعالجة المشاكل المتعلقة بإسكان السود وتعليمهم .

وعلى ضوء ما تقدم نفسر الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار A/45/L.38 . ونحن لا نرى أن أيّا من أحكامه ينهي الدول الأعضاء عن اتخاذ ما يتراءى لها من قرارات

بشأن أفضل الطرق لمواصلة الضغط من أجل التغيير في جنوب افريقيا ، وكما يتبين من القرارات التي صدرت عن المجموعة الاوروبية الاسبوع الماضي ، سيستتبع المزج السليم بين التدابير الإيجابية والتقييدية تخفيف الضغط بالتدريج استجابة للتغييرات في جنوب افريقيا .

وسنصوّت ضد مشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 ، لانه يتعارض تعارضا اساسيا مع وجهات نظرنا في الجزاءات ، التي أعربت عنها لتوي . كما إننا سنصوّت ضد مشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 لاننا رغم تأييدنا للحظر على توريد الأسلحة وتنفيذنا له بدقة ، لا نوافق على تشديده أو توسيع نطاقه ليشمل مجالات أخرى . ذلك إنه جيد المفعول ، والوقت ليس الآن وقت الدعوة إلى فرض أي تدابير جديدة .

أما عن مشروع القرار A/45/L.33 المتعلق ببرنامج اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فسيمتنع وفدي ، مثلما فعل العام الماضي فيما يتعلق بمشروع قرار مماثل ، عن التصويت عليه حتى وإن كنّا لا نقر بعض العناصر الواردة في تقرير اللجنة . ذلك أن تخصيص مبلغ من المال لانشطة غير محددة أمر يتعارض مع مبادئ الميزانية البرنامجية . كما أننا نلاحظ أن المبلغ المذكور أكبر بشكل ملموس عما كان عليه العام الماضي .

إن وفدي سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/45/L.32 المتعلق بصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . بيد أنه تدهشنا الإشارة إلى عدد كبير من المحاكمات السياسية عام ١٩٩٠ . في حين أن الكثير منها عائد إلى أنه ، منذ اعتماد محاضر اجتماعات بريتوريا في ٦ آب/اغسطس ، غدا إسقاط الدعوى متاحا لاي متهم في جريمة سياسية الدافع .

السيد دا كوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أعرب ممثل إيطاليا الدائم بالفعل عن وجهات النظر المشتركة للدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية وذلك فيما يتعلق بمشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة ومن نافلة القول إن وفدي يؤيد تماما ذلك البيان .

أعربت البرتغال ، في مناسبات عديدة ، عن اقتناعها بأن نظام الفصل العنصري يشكل انتهاكا لأبسط الحقوق الإنسانية ولكرامة الإنسان ، وأنه لا بد من القضاء عليه بالوسائل السلمية وبأسرع ما يمكن بغية إحلال ديمقراطية كاملة على أساس غير عنصري . وكما قال رئيس وزراء البرتغال خلال المناقشة العامة :

"إننا نتابع باهتمام التطورات السياسية والاجتماعية الحاصلة في جمهورية جنوب افريقيا التي تقطنها جالية برتغالية كبيرة الحجم . وتؤيد حكومتي الجهود التي يبذلها الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا وغيرهما من قادة جنوب افريقيا من أجل إيجاد حلول دستورية عن طريق الحوار تضمن احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع سكان جنوب افريقيا . فالقضاء على الفصل العنصري وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمع جنوب افريقيا واستفادة الجميع من التقدم أمور لن تتحقق إلا عن طريق الحوار" (A/45/PV.8 ، ص (٥)

والبرتغال تؤيد معظم المبادئ الواردة في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . بيد أن بعض مشاريع القرارات هذه لا تعبّر بقدر كاف عن التغيرات الإيجابية الجارية في جنوب افريقيا ، واستخدمت فيها لهجة يتعذر علينا قبولها . ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/45/L.38 ، المعنون "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" وذلك على الرغم من بعض التحفظات على الفقرتين ١١ و ١٢ من المنطوق . وفي رأي وفدي أنه لا يمكن تفسير أي من أحكام هذا النص على أنه ينهي الدول الأعضاء عن تخفيف التدابير المتخذة ضد جنوب افريقيا عندما يتراءى لها ذلك مناسبا كاستجابة لتغيرات جذرية لا رجعة فيها في ذلك البلد .

إن البرتغال لا تعتقد أن تطبيق الجزاءات الإلزامية الشاملة بهدف عزل جنوب افريقيا ، بما في ذلك الاحكام بشأن قطع الروابط المباشرة الجوية أو البرية أو غيرها من روابط النقل المتعلقة بهذا البلد - وهي الاحكام الواردة في مشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 ، والإشارات إلى الفصل السابع من الميثاق - سوف تسهم في خدمة هدفنا الاساسي المشترك المتمثل في القضاء على الفصل العنصري من خلال الحوار البنّاء والمفاوضات .

وفي هذه المرحلة الحرجة من العملية الجارية ، ينبغي للمجتمع الدولي والامم المتحدة أن يشجعا كل الاطراف التي يعنيها الامر على تهيئة الاوضاع التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام مجتمع حر وديمقراطي في جنوب افريقيا في المستقبل القريب .

السيد دي لا سابلبيير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الوفد الفرنسي يؤيد بالطبع تأييدا تاما البيان الذي ألقاه على التو الممثل الدائم لإيطاليا نيابة عن الاعضاء الاثني عشر بالمجموعة الاوروبية سواء في المناقشة العامة بشأن البند ٣٤ أو في إطار تعليل التصويت .

وللمرة الاولى منذ أن أقيم نظام الفصل العنصري البغيض ، يستطيع المجتمع الدولي بحق أن يأمل في رؤية نهاية نظام الفصل العنصري ، الذي تدينه فرنسا بقوة ، في وقت قريب في جنوب افريقيا .

ويرجع الفضل في هذا الامل أولا وقبل كل شيء إلى شجاعة وعزيمة السيد نيلسون مانديلا - الذي رحبت بلادي بسعادة كبيرة بإطلاق سراحه بعد السنوات الطويلة التي قضاها رهن الاحتجاز - وكذلك إلى المؤتمر الوطني الافريقي ، وإلى التغيرات والجهود الإيجابية لحكومة السيد فردريك دي كليرك . وكما أوضح العديد من المتكلمين ، فإن المشاورات الجارية بين هذه الاطراف قد أسفرت بالفعل عن نتائج مبدئية مشجعة للغاية .

بيد أن ما من شيء يمكن اعتباره قضية منتهية . ينبغي تحقيق الكثير من المنجزات قبل أن يتمتع جميع سكان جنوب افريقيا بحقوق مماثلة في بلدهم . وإن فرنسا ، التي سعت دوما إلى ضمان أن يكون هناك تنفيذ من الناحية العملية لإدانتها غير المشروطة للفصل العنصري - على كل من المستويين الوطني والمتعدد الاطراف -

تعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواكب التطورات دون أن يقلل من يقظته . وعلى الجمعية العامة ، التي تدرس الآن مشاريع القرارات المعروضة عليها في إطار هذا البند من جدول الأعمال ، أن تسهم في هذا العمل .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفدي أيما ترحيب بواقع أن مشروع القرار الرئيسي بشأن الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري يمكن أن يعتمد بتوافق الآراء . وقد حدث ذلك قبل عام عندما اعتمدت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي الإعلان الذي لا يزال يمثل نصه النقطة المرجعية في هذا الصدد . ومن الملفت للنظر أن الجمعية العامة قد احتفظت بعد مرور عام بنهجها الجماعي الذي يتمثل في نقل رسالة من ثلاث نقاط إلى السلطات في جنوب افريقيا . وهي أولا رضاها عن التطورات الجارية وثانيا أسفها للتأخيرات التي حدثت وأخيرا استمرار التعبئة الدولية حتى تحدث التغييرات الواسعة النطاق التي لا رجعة فيها التي تسعى إليها بشدة .

بيد أن الوفد الفرنسي لا يسعه إلا أن يعرب عن أسفه لأن بعض النصوص الأخرى المعروضة اليوم لم تستفد من هذه الروح التي اتسمت بالتعاون والوحدة . ودون أن أخوض في التفاصيل بشأن بعض التعليقات التي صدرت نيابة عن الدول الاثنتي عشرة ، أود أن أوضح على وجه الخصوص ، أن فرنسا تأسف لأنها سوف تضطر إلى التصويت ضد مشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 بشأن التدابير المتضافرة والفعالة التي تهدف إلى القضاء على الفصل العنصري ، حيث أن هذا النص لا يزال يدعو إلى نظام للجزاءات العامة نرى أنه لا يتفق مع الحالة الراهنة .

وإن وفدي - الذي يعارض السب كما تعلمون - سوف يصوت أيضا ضد مشروع القرار A/45/L.41 بشأن العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، نرحب بعدم ذكر البلدان بالاسم - الامر الذي أدى إلى تصويتنا ضد هذا النص في العام الماضي . بيد أن فرنسا سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا بسبب تحفظاتها على الفقرة السابعة من ديباجته والفقرتين ٢ و ٣ من منطوقه .

وقد أوضحت التجارب الاخيرة أنه حينما تتمكن الامم المتحدة من الحصول على توافق في الاراء بشأن الطريقة التي تحارب بها الفصل العنصري ، فإن نداءاتها تكون أكثر قوة وأوسع نطاقا . ومن ثم ، فإن وفدي يأمل في أن نضطلع بكل أعمالنا بشأن هذه المسألة بنفس هذه الروح في المستقبل . وبهذه الطريقة ، قد تقوم منظمتنا بدورها البالغ الاهمية على أكمل وجه في التطورات الجارية صوب القضاء بصورة نهائية على الفصل العنصري .

السيد غرين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعد كندا أيما سعادة أن تنضم إلى توافق الآراء حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.38 والذي يتفرع بدوره إلى مجموعة من المشاريع . وإننا ندرك ونقدّر الجهود الصادقة التي بذلها كل جانب لإرضاء جميع الاطراف . وفيما لم يتحقق النجاح بأي حال من الاحوال ، فإن هذه المشابرة قد أفضت بالفعل إلى خلف قدير للإعلان المعني بالفصل العنصري الذي اعتمد في العام الماضي وإلى القرار ٣٤٤/٤٤ ، المتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي .

وفي نفس الوقت ، أود أن أوضح تفسير كندا لثلاث فقرات في مشروع القرار A/45/L.38 . إن الصياغة غير المحددة للفقرة ١١ من منطوق القرار لا تغير ، في رأينا ، من دعوة الإعلان إلى الإبقاء على التدابير القائمة إلى أن تتوافر أدلة واضحة بحدوث تغيرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا . ولا نعتقد أن الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار تشير ضمنا إلى تدابير جديدة أو أن الفقرة ١٦ من منطوقه تتطلب تقديم مساعدة مباشرة إلى المنظمات السياسية ، وهو ما يتعارض والمبادئ المبينة في القرار ١٤٧/٤٤ والممارسة الطويلة الامد لبلادي .

وتأسيسا على المشاريع المبدئية ، كانت كندا تأمل في أن تؤيد القرار بشأن التدابير المتضافرة والفعالة الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري - A/45/L.39 و Corr.1 - والقرار بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا - A/45/L.40 و Corr.1 - . وقد طبقنا ولا نزال نطبق أكثر من ٣٠ جزاء فرضتها الامم المتحدة

والكومنولث ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك كل الجزاءات الواردة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 ، ونحن على اقتناع بفاعليتها .

وقد أيدنا بقوة الحظر المفروض على الأسلحة حتى قبل أن يصبح إلزاميا . وعملنا بنشاط للحفاظ على فاعليته عندما كنا في مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين .

وخلال المفاوضات بشأن نصوص مشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 ومشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 ، سرّنا أن أدخلت عدة تحسينات على صياغتها ، وأن جهودا حقيقية بذلت لتحسين النصوص حتي يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء . ولسوء الحظ ، لم تقطع هذه التحسينات الشوط اللازم الذي يمكننا من تأييدها . وبالتالي يؤسفنا أننا سوف نضطر إلى الامتناع عن التصويت على النصين .

وفي الوقت الذي يدعو فيه أوليفر تامبو المؤتمر الوطني الافريقي إلى إعادة النظر في مسألة الجزاءات ، فإننا نعتقد أنه من المضر أن تدعو الأمم المتحدة إلى جزاءات شاملة وإلزامية ، وأن تنتقد استمرار أية علاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا .

وبينما نوافق على أنه من السابق لأوانه أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بإقراض جنوب افريقيا الآن ، فإننا نؤيد أيضا دعوة الكومنولث ، التي أُعيد التأكيد عليها مؤخرا ، بأن تقوم هذه المؤسسات بالتخطيط لتعبئة الموارد لجنوب افريقيا في حقبة ما بعد الفصل العنصري .

ورغم ترحيبنا بعدم توجيه الإهانات التي لا داعي لها ، فإن تطبيق حظر الأسلحة لا تخدمه عدة مغالطات في مشروع القرار . وإن المعلومات التي حصلنا عليها من خلال عملنا في اللجنة ، التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) ، لا تدعم الادعاءات بأن الانتهاكات قد تزايدت . وليس هناك ما يدعو إلى أن نسعى إلى فرض حظر على إمدادات بعض البنود التي لا يتضمنها الحظر المفروض على الأسلحة بينما نتجاهل أحكام قرار مجلس الأمن ٥٩١ (١٩٨٦) . والأمر الأكثر إثارة للدهشة ، أنه لا يوجد أساس للمزاعم التي تقول بأن إنتاج القذائف النووية وتجربتها ما زالا مستمرين ، كما أنه ليس هناك أي ذكر للفرصة الراهنة لاستكمال تحقيق هدف جعل افريقيا منطقة لا نووية ، الذي نسعى إليه منذ أمد بعيد ، من خلال الانضمام المتتابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وتواصل كندا دعمها لمشروع القرار A/45/L.33 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لاننا نؤيد الكثير من الاعمال التي تقوم بها هذه اللجنة . وفي نفس الوقت ، ينبغي لي أن أوضح فهمنا أنه بموجب الفقرة ٢ من منطوق القرار تؤيد الجمعية العامة التوصيات المتعلقة ببرنامج العمل ، وهذه التوصيات وحدها . ويسعدنا أن نرى أن اللجنة تولي مزيدا من الاهتمام للتطورات الهامة التي تحدث خلال جنوب افريقيا . ونأمل أن نستطيع الاضطلاع بالبعثة التي يعتزم القيام بها إلى جنوب افريقيا مثلما كان الحال بالنسبة لفريق الأمانة العامة في حزيران/يونيه الماضي ، وأن نفعل ذلك بنفس الروح المتفتحة .

والواقع أن مشروع القرار A/45/L.41 بشأن العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل لا مكان له في إطار هذا البند من جدول الاعمال ، كما أن كندا تعارضه لاسباب معروفة تمام المعرفة .

وتشعر كندا ببعض الاسف لانها لا تستطيع تأييد مشروع القرار المحسّن بشأن حظر النفط . وإن الحظر الطوعي على إمدادات النفط فعال . ونحن على استعداد للمشاركة في التعاون الدولي المستمر . بيد أننا باعتبارنا عضوا في مجلس الامن ، توجد لدينا تحفظات على الإجراء الذي تحث هذه الهيئة على اتخاذه .

وبالإضافة إلى ذلك ، يشير تشديد الحظر على التوريد والنقل مشكلة مد سلطان القوانين خارج أقاليم الدولة ، وتلك مسألة حساسة تشغل بلدي منذ فترة طويلة .

وكندا فخورة بأنها كانت من بين مقدمي مشروع القرار A/45/L.32 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . وبالإضافة إلى الصندوق نفسه ، أود أن أشير إلى أن كندا تقدم دعما مباشرا كبيرا إلى المعهد المعني ببديل ديمقراطي لجنوب افريقيا ، وإلى حركة النقابات ومجموعات المحامين المعنية بحقوق الإنسان ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار .

وأخيرا فيما يتعلق بمشروع القرار A/45/L.42 بشأن الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، فإن كندا مضطرة إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا . ونحن نجد صعوبة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الدولية الخاصة بهذا الموضوع بسبب نظامنا القانوني والدستوري ونظامنا المتعلق بحقوق الإنسان . وفضلا عن ذلك فإننا لا نوافق على مبدأ المقاطعة الثانوية ، ومن ثم لا يمكننا الموافقة على سجل الاتصالات الرياضية . وما زال هدفنا إدخال رياضة موحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا في أقرب وقت ممكن تمهيدا لعودتها إلى الساحة الدولية .

وعلينا جميعا أن نقوم بدورنا في تشجيع التغيير السلمي في جنوب افريقيا . وتشكل المناقشة ومشروع القرار ، مجتمعين ، رسالة واضحة إلى حكومة جنوب افريقيا تدعوها إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات . وهذه الحكومة تعلم جيدا ما يتعين عليها أن تفعله . ولنأمل أن تجد بريتوريا الشجاعة والحكمة للإبقاء على قوة الدفع المشجعة التي حدثت في العام الماضي . ولنكن أيضا على استعداد للاعتراف بالتقدم عند إحرازه وللمساعدة في التغلب على الصعوبات حينما يكون ذلك ملائما مع الاستمرار في الوقت ذاته في ممارسة الضغوط الفعالة . وكما ذكر رئيس وزرائنا في هذه الجمعية فليس هناك شك في أن تغييرا جوهريا سيحدث في جنوب افريقيا . ولتكن الأسئلة الوحيدة المثارة هي متى وكيف وبأية خسائر في الأرواح البشرية . ولنحرص على أن تكون الإصابات "قريبا" و "بأسلوب سلمي" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أُعلم الجمعية بأن جمهورية إيران الإسلامية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/45/L.41 وبأن الصومال قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/45/L.32 .

تبتّ الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثمانية المعروضة عليها . ويرد في الوثيقة A/45/871 تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات .

وتبدأ الجمعية بالبت في مشروع القرار A/45/L.38 "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" . هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.38 (القرار ١٧٦/٤٥ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.32 و Corr.1 المعنون "تدابير منسقة وفعالة ترمي إلى استئصال نظام الفصل العنصري" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : النمسا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، لختنشتاين ، ملاوي ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد .

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ١١ صوتا مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٥ باء)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا غينيا - بيساو وموزامبيق الأمانة العامة بانهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية في مشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 المعنون "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد .

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٥ جيم)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية في مشروع القرار A/45/L.41 المعنون "العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا غينيا - بيساو وموزامبيق الأمانة العامة بانهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ناميبيا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ،

لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : جزر البهاما ، بليز ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، غرينادا ، هندوراس ، اليابان ، كينيا ، ملاوي ، مالطة ، ميانمار ، نيبال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، أوروغواي .

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.41 بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ٣٨ صوتا ، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٥ دال)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل إلى البتّ في مشروع القرار A/45/L.33 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا غينيا - بيساو وموزامبيق الامانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، ألمانيا ، هنغاريا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، بولندا ،

البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.33 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٥ هاء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ذلك تبتّ الجمعية في مشروع القرار A/45/L.31 المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ،

---

* بعد ذلك أبلغت وفود جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وغينيا - بيساو وموزامبيق الامانة العامة بانها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، إسرائيل ، اليابان ، ليسوتو ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، سوازيلند .

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.31 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٥ واو)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا غينيا - بيساو وموزامبيق الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل إلى البتّ في مشروع القرار A/45/L.42 المعنون "تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،

توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتُمد مشروع القرار A/45/L.42 بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٣٦ عضوا عن التصويت (القرار ١٧٦/٤٥ زاي)* .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا غينيا - بيساو وموزامبيق الامانة العامة بانهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل أخيرا إلى القرار A/45/L.32 ، المعنون "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" . هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.32 (القرار ١٧٦/٤٥ حاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في تعليل التصويت بعد التصويت ، أذكّر الاعضاء بانه ، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد بيانات تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد نيلسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما ذكرنا في وقت سابق من هذا الشهر في المناقشة العامة حول الفصل العنصري . فإن الولايات المتحدة مقتنعة اقتناعا راسخا بأن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ينبغي إزالته وينبغي أن يقام مكانه مجتمعا وحكومة ديمقراطيين غير عرقيين . وإننا نعتقد أن الخطوات التي اتخذها الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا في السنة الماضية للبدء في عملية التغيير السلمي وتهيئة المناخ المُفضي إلى المفاوضات تشكل تقدما هاما في بناء جنوب افريقيا جديدة نود جميعا أن نراها وقد تحققت .

إننا نؤمن بأن هذه العملية لا رجعة فيها . وما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به . وستوجد نكسات على الطريق . لكن التغيرات التي حدثت في جنوب افريقيا تغيرات عميقة فعلا ، وينبغي أن نشجع عملية التغيير والتفاوض الجارية حتى ينتهي العمل في جنوب افريقيا وحتى يحقق شعب جنوب افريقيا الحلم الذي سعى إليه خلال سنوات طويلة من المعاناة والمحن .

وتستطيع الامم المتحدة أن تفخر بالدور الذي اضطلعت به على مدى السنة الماضية في المساعدة على تشجيع عملية التغير السلمي الجارية الآن . ويعد القرار الشامل حول الفصل العنصري الذي اعتمد توا آخر أمثلة توافق الآراء المتعددة التي تم

التوصل إليها بعد اعتماد الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري في كانون الاول/ ديسمبر الماضي .

وفي وقت مبكر من هذا الشهر ، ذكرنا في هذا المحفل أن مسؤولية المجتمع الدولي هي أن يواكب التطورات في جنوب افريقيا وأن يكون على استعداد لتعديل موقفه إذا ما برزت الاحداث مثل هذا التعديل . وقد أكدنا رأينا بأنه من المناسب لاعضاء المجتمع الدولي أن يتخذوا الخطوات اللازمة للاعتراف بعملية التغيير وتشجيعها . وأوضحنا أننا لن ننضم إلى توافق الآراء حول أي قرار لا يكون بنّاء .

ونعتقد أن هذا القرار الذي اعتمد للتو والمؤلف من مجموعة من القرارات الفرعية ، يكفي لمواجهة الشواغل التي طرحناها . وهو يمثل خطوة هامة من جانب الجمعية لتحقيق المرونة التي يتعين على العالم الخارجي أن يبديها إن كان له أن يواكب إيقاع التغيير في جنوب افريقيا ، وأن يرعى قوة الدفع المستمرة . إن القرار لا يُرضي كل الرغبات لدى الكثيرين ، بما فيهم الولايات المتحدة ، التي تفاوضت حول أحكامه . وهو وثيقة غير كاملة . مع ذلك فإنه يسلم بحجم التغيرات التي وقعت ويوضح الحاجة إلى مضاعفة الجهود من جانب الاطراف وتشجيع التكريس المستمر للتطورات نحو ديمقراطية لا عنصرية في جنوب افريقيا . وأود أن أثني على كل من ساعد في صياغة هذا القرار ، وأن أعرب عن اعجاب خاص بالصبر والمهارة اللتين قاد بهما رئيس فريق التفاوض ، سعادة سفير نيجيريا ، عملية التفاوض لوضع القرار في صيغته النهائية .

وسنراقب باهتمام كبير المفاوضات التي ينبغي أن تجرى في الاشهر المقبلة بين حكومة جنوب افريقيا والقادة المناهضين للفصل العنصري . ونعتقد أن جهود الامم المتحدة ستشجع عملية التغيير السلمي . ونأمل بصدق في ألا يصبح الفصل العنصري موضوعا للمناقشة في هذا المحفل في المستقبل غير البعيد .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا لا نوافق على التأكيد الوارد في الفقرة السادسة من الديباجة ، فيما يتعلق بالقرار الخاص بصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، حيث تقول :

"العدد الكبير من المحاكمات السياسية في عام ١٩٩٠ واستمرار تطبيق الإجراءات الجنائية على القضايا التي هي بطبيعتها سياسية بشكل واضح ،" (A/45/L.32 ، الفقرة السادسة من الديباجة) .

على العكس ، فإننا لا نعتقد أنه جرى عدد كبير من المحاكمات السياسية في عام ١٩٩٠ . وبناء على هذا الفهم انضممنا إلى توافق الآراء حول هذا القرار بسبب الأهمية التي تعلقها الولايات المتحدة على الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصري .

السيد سيم (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الشمال الاوروبي الخمس : ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

تشعر دول الشمال الاوروبي بالسرور إذ تلاحظ أنه أصبح في الإمكان البناء على التقليد الذي أرسي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وأن يعتمد مشروع القرار A/45/L.38 بتوافق الآراء . وكان من الضروري أن يتجلى التضامن العالمي مرة أخرى في تأييد عملية التفاوض الجارية الآن في جنوب افريقيا .

ونود في هذا السياق أن نعرب عن تقديرنا العميق للمشاورات التي أجراها رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السفير ابراهيم غمباري .

غير أننا نأسف لأنه لم يظهر نفس الاستعداد للتكيف مع الظروف الجديدة في جميع اللجان الرئيسية للجمعية العامة . وتكرر إلى حد كبير استخدام لغة بالية تنتمي إلى السنوات الماضية . ونأمل أن نكون قادرين في العام القادم على تفادي إرسال إشارات مثيرة للمنازعات من جانب مختلف هيئات الجمعية العامة .

وقد أيدت بلدان الشمال الاوروبي تأييدا كاملا وعلى الدوام التدابير الدولية ضد الفصل العنصري والجهود المبذولة لإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وفرضنا على المستوى الوطني أشمل مجموعة من الجزاءات على جنوب افريقيا . ولذلك فنحن نأسف لأن بعض النصوص لا تعبر عن الحقائق الحالية بالقدر الذي يكفي برأينا لكي نؤيدها .

وتتضمن بعض القرارات عناصر معينة لدينا عليها اعتراضات جادة . وسوف أتناولها بإيجاز .

تتضمن الوثيقة A/45/L.39 ، الخاصة باتخاذ تدابير منسقة وفعالة ترمي إلى استئصال نظام الفصل العنصري ، والوثيقة A/45/L.40 بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، عدة فقرات تختلف عما نراه من الحاجة إلى الإبقاء على الضغط المفروض على جنوب افريقيا وليس زيادته . ويشكل هذا الرأي قوة الدفع الاساسية في مشروع القرار المعتمد بتوافق الآراء A/45/L.38 . وينطبق التناقض على الاخص على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/45/L.39 والفقرة ٦ من منطوقه وعلى الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار A/45/L.40 .

ويتعين علينا أن نبدي تحفظنا بوجه عام فيما يتعلق بالصياغة التي لم تأخذ في الحسبان تقسيم الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الامن وفقا للميثاق .

وفضلا عن ذلك ، فإن الفقرتين السابعة والثامنة من ديباجة مشروع القرار A/45/L.40 ، تتضمنان افتراضات عن انتهاكات متزايدة لحظر شحنات الاسلحة ليس لها اساس من الصحة .

ولهذه الاسباب متنعت بلدان الشمال الاوروبي عن التصويت على مشروعي القرارين هذين .

وتأسف بلدان الشمال الاوروبي ، كما هو معروف لاستمرار الممارسة الخاصة باستفراد بلدان بعينها ومجموعة البلدان . وهذه الممارسة ، التي تتضح بجلاء في مشروع القرار A/45/L.41 بشأن العلاقة بين جنوب افريقيا واسرائيل ، تجعل من الصعب اتخاذ إجراءات دولية منسقة لاستئصال الفصل العنصري . ولذلك فقد صوتت بلدان الشمال الاوروبي ضد مشروع النص هذا .

وختاما ، وفيما يتعلق بمشروع القرار A/45/L.42 عن مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، فأود أن أدلي بالملاحظات التالية . بيّنّا في السنوات الماضية أن أجزاء معنية من الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

تنتقص من الحريات والحقوق الدستورية المكفولة لمواطني بلدان الشمال والمنظمات الخاصة . ولذلك ، فإن بلدان الشمال الاوروبي ليست أطرافا في الاتفاقية وبالتالي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار .

السيد هاينوتسي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤمن النمسا بأن القضاء على الفصل العنصري يشكل أحد التحديات الكبرى في عصرنا . لذلك نرحب من أعماق قلوبنا بكون عملية التغيير جارية في جنوب افريقيا أخيرا . ومن ثم فإننا نعتبر القرارات التي اعتمدت منذ بضع دقائق وسيلة بيد المجتمع الدولي في سعيه من أجل التعجيل بالقضاء على الفصل العنصري وتعزيز عملية التغيير .

وبهذه الروح نولي أهمية خاصة لمشروع القرار A/45/L.38 ، ونود أن نؤكد على الأهمية الخاصة لاعتماده دون تصويت . ونعتبر الإبقاء على اجماع المجتمع الدولي الذي تحقق منذ اعتماد إعلان كانون الأول/ديسمبر الماضي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ضروريا ، لأنه موقف متماسك يمثل التضامن الذي نحن بحاجة إليه .

وفي هذا السياق ، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السفير ابراهيم غمباري . ورأينا وأقررنا أن مشاريع قرارات أخرى أيضا قد غيرت تغيرا كبيرا هاما واستبدلت واستكملت تقريبا . ونتيجة لذلك أن مشاريع القرارات المقدمة بمقتضى هذا البند تختلف على نحو إيجابي عن بعض مشاريع القرارات الصادرة عن لجان رئيسية أخرى ، حيث كررت إشارات إلى الفصل العنصري ذكر صيغ معتادة دون أخذ التطورات الواقعة في جنوب افريقيا في الحسبان .

ونظرا لمعارضتنا التامة للفصل العنصري ، وللأسباب السابق ذكرها ، نجد أنفسنا نتفق مع المحتوى العام للنصوص المقدمة بموجب هذا البند . ويؤسفنا أن بضعة أحكام لا تستطيع النمسا تأييدها حالت دون تصويتنا مؤيدين بعض مشاريع القرارات .

ونرى أن هناك بضع فقرات في مشروعي القرارين A/45/L.39 و Corr.1 و A/45/L.40 و Corr.1 لا تبين على نحو كاف توافق الآراء الدولي على ضرورة الإبقاء على الضغط على جنوب افريقيا ، لكنها تدعو - على نحو مباشر أو غير مباشر - إلى فرض مزيد من الجزاءات . وفضلا عن ذلك ، تتضمن هذه النصوص وكذلك الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/45/L.31 صياغة تتناقض مع رأينا القائل بأنه يتعين على الجمعية العامة أن تحترم امتيازات مجلس الأمن .

إن موقف النمسا الثابت ضد استفراد بلدان فرادى على نحو انتقائي في القرارات معروف تمام . ولهذا صوتت النمسا ضد مشروع القرار A/45/L.41 .

وفي ضوء الاعتبارات التي أوضحتها توا امتنعت النمسا عن التصويت على مشروعي القرارين A/45/L.39 و A/45/L.40 . وبالنسبة لمشروع القرار A/45/L.42 ، كان علينا

أن نمتنع أيضا لأن النمسا لن تنضم إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وذلك على أساس قانوني .

لقد صوتت النمسا مؤيدة مشروعي القرارين A/45/L.31 و A/45/L.33 . وأخيرا ، فإن النمسا من بين مقدمي مشروع القرار A/45/L.32 .

إن الشهور القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لعملية التغيير في جنوب افريقيا . ويمكن أن أؤكد لكم - سيادة الرئيس - أن النمسا لن ترقب التطورات بعناية فحسب لكننا مستعدون أيضا لأن نساعد بوسائلنا المتواضعة في تأييد عملية التغيير .

السيدة ويكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استراليا ترحب ترحيبا حارا بأن اعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار الخاص بالجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري (A/45/L.38) ، مما يبقي على توافق الآراء الدولي المناهض للفصل العنصري الوارد في إعلان ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي أعيد تأكيده في دورتنا المستأنفة في أيلول/سبتمبر .

إننا نرحب أيضا بالجهود الصادقة جدا التي بُذلت هذا العام للإقلال الكبير من السباب في النصوص المعروضة علينا ، ولتعزيز هذه النصوص وتضمينها عنصرا ذا صلة أكبر بالظروف سريعة التغير الحاصلة في جنوب افريقيا . ومع ذلك ، نعتقد أنه ما زال هناك مجال لمزيد من التحسين في بعض النصوص .

وهذا العام ، يسعدني أن أعلن أن وفد بلادي واصل تقديمه لمشروع القرار الخاص بصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (A/45/L.32) . ونحن كالمعتاد نسعى لأن نكون مستعدين في وقت قريب قدر الإمكان لتأييد غيره من القرارات . ونتيجة لذلك تمكنا من تأييد خمسة من مشاريع القرارات الثمانية ، وإن كان تأييدنا لا ينبغي أن يفسر بأنه موافقة على جميع العناصر الواردة في كل منها .

لقد صوت وفد بلادي توا مؤيدا مشروع القرار (A/45/L.39) الخاص بالتدابير المنسقة الفعالة الرامية إلى استئصال نظام الفصل العنصري . ونحن وإن كنا نؤيد فحوى مشروع القرار الشاملة فلا ينبغي أن يُفسر تأييدنا بأنه تقاعس عن الاعتراف

بالتغيرات بالغة الاهمية التي تجرى في جنوب افريقيا هذا العام . فهذه التغيرات تعترف بها الصياغة الاكثر اعتدالا للقرار .

إننا نعتقد أن الجزاءات لا تزال تؤدي دورا هاما في النضال من أجل القضاء على الفصل العنصري ، لكن بما أن عملية الاصلاح في جنوب افريقيا تتسارع خطاها ، وهذا ما نأمل فيه ، فإن استراليا ستكون على استعداد للنظر في تخفيفها المرحلي .

ويجب ألا ينظر إلى تصويتنا المؤيد لمشروع القرار باعتباره موافقة على كل العناصر الواردة فيه . فنحن نرى - على سبيل المثال - أن الصيغة المدرجة في فقرة الديباجة السادسة التي تدعو إلى فرض جزاءات إلزامية وشاملة من قبل مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة غير ملائمة في ظل الظروف الراهنة . كما لا نشعر بأن صياغة الفقرة الحادية عشرة من الديباجة يجب أن تستبعد ما يقوم به صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات المالية الدولية من بحث للاحتياجات المالية لجنوب افريقيا بعد الفصل العنصري . وهي احتياجات أشرنا إليها في بياننا الذي أدلينا به في المناقشة في ٦ كانون الاول/ديسمبر .

السيد اوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يتضح بجلاء من تصويت عصر اليوم ، أن مقت الدول لنظام الفصل العنصري والمطالبة باستئصال شأفته أمران يتشاطرهما العالم أجمع . إن حكومة نيوزيلندا التي شاركت عن كثب في المفاوضات التي جرت في كانون الاول/ديسمبر الماضي بشأن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي وفي الآونة الاخيرة في المناقشات التي دارت حول مشاريع القرارات الخاصة بالفصل العنصري في أيلول/سبتمبر وخلال هذا الشهر ، تسعدها الجهود التي بذلت بنجاح لضمان أن تتجلى روح الإعلان في العديد من القرارات التي اتخذت توا .

إنني انضم إلى من سبقوني في الكلام ممن أطروا اطراءً خاصا على السفير غامبري ممثل نيجيريا في هذا الصدد . لقد أيدت نيوزيلندا أربعة من مشاريع القرارات الثمانية التي نظرنا فيها بعد ظهر اليوم ، وهي A/45/L.31 و A/45/L.32 و A/45/L.33

و A/45/L.38 . لقد أيدنا مشروع القرار A/45/L.31 بوصفنا عضوا في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق ببقية مشاريع القرارات فيؤسف نيوزيلندا انه بالرغم من التحسينات العديدة التي أدخلت في سياق مناقشة صياغة مشروعي القرارين A/45/L.39 و Corr.1 و A/45/ L.40 و Corr.1 المتعلقين بالتدابير المنسقة والتعاون العسكري لم نتمكن من التصويت مؤيدين لهما إذ نرى أنه يجب الإبقاء في الوقت الراهن على الجزاءات الحالية ، لكن لا تقبل نيوزيلندا الرأي القائل بضرورة تعزيزها في هذه المرحلة . لذا ، فإن مطالبة مجلس الامن بأن يفرض جزاءات إضافية بموجب الفصل السابع من الميثاق والإشارات غير الواقعية إلى الانتهاكات المتزايدة تجعل من الصعب على نيوزيلندا أن تؤيد مشروعي القرارين هذين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/45/L.42 الخاص بالفصل العنصري في الالعاب الرياضية فلا يمكن أن يكون هناك أي سوء فهم لموقف نيوزيلندا بشأن الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا . فهو يتسق اتساقا تاما مع تدابير الكومنولث بشأن الاتصالات الرياضية . ومع ذلك ، لم يكن بوسع نيوزيلندا تأييد مشروع القرار هذا بسبب الإشارة الواردة في الفقرة ٢ إلى اتفاقية لا يمكن أن تصبح نيوزيلندا طرفا فيها . فالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية من شأنه أن يتناقض مع الالتزامات التي التزمنا بها بالفعل بتصديقنا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وما يتضمنه من حكم بالنسبة لحرية حركة المرء في مغادرة بلاده .

السيد هيز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد ايرلندا بطبيعة الحال الآراء التي أعرب عنها ممثل ايطاليا قبل لحظة في كلمته التي ألقاها بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

منذ عام مضى ، اعتمدت الجمعية العامة اعلانها التاريخي بشأن الفصل العنصري . واليوم ، لا تزال وحدة الهدف التي أبداها المجتمع الدولي تتجلى في الاعتماد بتوافق الآراء الذي حظي به مشروع القرار A/45/L.38 المعنون "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" . وهذه رسالة نوجهها جميعا الى جنوب افريقيا نؤكد فيها أنه لا بد من ازالة هياكل الفصل العنصري دون ابطاء وإقامة مجتمع ديمقراطي متّحد لا عنصري في جنوب افريقيا .

ونحن نقدّر بوجه خاص الدر الذي يضطلع بع السفير غمباري ، الممثل الدائم لنيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة ، في سبيل تحقيق هذه النتيجة .

لقد أيدت ايرلندا مشروع القرار A/45/L.31 الذي يتناول مسألة الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . ولسنوات طويلة مابرحت حكومة بلدي تؤيد قيام مجلس الامن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق حظر فعّال على امدادات النفط لجنوب افريقيا .

وأيدت ايرلندا مشروع القرار A/45/L.33 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونحن نؤيد بقوة أعمال اللجنة الخاصة في اضطلاعها بدورها المتمثل في تركيز الاهتمام على الحالة في جنوب افريقيا وفي تعزيز الاجراءات الدولية المناهضة للفصل العنصري . وأضيف هنا بطبيعة الحال أن موقفنا تجاه التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة ينبغي فهمه في سياق السياسة العامة لحكومة بلدي .

وقد كانت ايرلندا من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار A/45/L.32 بشأن صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا . وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة للدور الذي يضطلع به الصندوق الاستئماني .

ولم تتمكن ايرلندا من تأييد بعض مشاريع القرارات التي اتخذت توا لان هذه القرارات تتضمن عددا من الصياغات والافكار التي لا تتفق مع نهج حكومة بلدي .

وامتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 المعنون تدابير منسقة وفعالة ترمي الى استئصال نظام الفصل العنصري . وقد كنا نود تأييد هذا القرار الذي نؤيد مرماه الاساسي ، ولكننا لا نستطيع الموافقة على بعض العناصر والصياغات الواردة فيه . ونرى بشكل خاص أن الاشارة الى الاجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق وفرض جزاءات الزامية جديدة أمر لا يعبّر عن توافق الآراء الدولي الذي تحقق في الاعلان أو في مشروع القرار A/45/L.38 الذي اعتمدناه توا ، فضلا عن أنه في رأينا لا يساعد على إحراز المزيد من التقدم في جنوب افريقيا على ضوء الوضع الراهن هناك .

وامتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.40 و Corr.1 بشأن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا . إن ايرلندا تؤيد تأييدا كاملا الحظر على توريد الاسلحة ، ونحن نرحب بالابتعاد هذا العام عن توجيه النقد بشكل انتقائي الى بعض الدول الاعضاء . ومع هذا يتضمن المشروع عناصر تسبب صعوبات لوفد بلدي . ونرى في هذا السياق ، أنه من المهم أن يُحترم تقسيم السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الامن احتراما كاملا .

وصوتت ايرلندا ضد مشروع القرار A/45/L.41 بشأن العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل نظرا لانه يستفرد على نحو انتقائي دولة واحدة من أعضاء هذه الجمعية العامة لادانتها .

وامتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.42 بشأن أعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وفي مشروع القرار ذلك تطلب الجمعية العامة في جملة أمور الى الدول أن تصدق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ومما يؤسف له أن هذه الاتفاقية تتضمن عددا من الاحكام التي تتعارض مع دستور ايرلندا فيما يتعلق بحريات الفرد بما في ذلك حرية السفر .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرغب وفد تشيكوسلوفاكيا أن يعلل تصويته على القرارات المتصلة بالبند ٣٤ من جدول الاعمال - "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

وأود بادئ ذي بدء أن أعلن بوضوح أن جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية تتمسك بموقفها وهو أن نظام الفصل العنصري يتعين استئصاله بالكامل . ويتمشى هذا مع إحدى الأولويات القصوى للسياسة الخارجية الحالية لبلدي ، وهي المطالبة باحترام حقوق الإنسان في كل مكان في شتى بقاع العالم . ولا يمكن أن يكون هناك أي تهاون في هذا .

ومع ذلك ، يسعدنا أن نلاحظ أن حكومة جنوب افريقيا اتخذت بعض الخطوات الايجابية التي تؤدي الى ازالة نظام الفصل العنصري اللاإنساني . وكما نعلم جميعا ، من المهم دائما ومن الصعب في نفس الوقت اتخاذ الخطوة الأولى . ونعتقد أن قرار حكومة جنوب افريقيا هذا جادّ ولا رجعة فيه . ونحن نشجع تلك الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا على مواصلة المحادثات بينهما .

إننا نعتقد اعتقادا قويا بأن الطريق السلمي ، أي طريق المفاوضات هو الطريق الصحيح ، الطريق الذي سيؤدي الى تحقيق هدف ازالة الفصل العنصري . وفي رأينا أن القرارات التي اتخذت توا لا تعبّر بشكل كاف عن الواقع السياسي الجديد في جنوب افريقيا . ونرى أن هذه القرارات تتضمن في حالات كثيرة شعارات بالية فقدت معناها في الوضع الحالي . ونعتقد أنه بالاضافة الى جميع أنواع الضغوط السلبية المفروضة على حكومة جنوب افريقيا - كالحظر على النفط وعلى توريد الأسلحة وما الى ذلك - يمكن في ظل الوضع الحالي ممارسة ضغط ايجابي نرى أنه سيكون فعالا أيضا . هذا الجانب من جوانب تلك الظاهرة الجديدة لم نجد له أي أثر في بعض هذه القرارات . ولهذا السبب لم يتمكن وفد بلدي من التصويت تأييدا لها جميعا . وقد امتنعنا عن التصويت على بعضها ، بينما صوتنا ضد مشروع قرار يتعلق بحالة معينة .

(السيد كوكان ، تشيكوسلوفاكيا)

ونحن حريصون كل الحرص على أن يتفهم موقفنا هذا أصدقاؤنا الافارقة الذين تربطنا بهم علاقات تعاون وثيق وصداقة تقليدية قديمة . ومع هذا فإننا مقتنعون بأن التغيرات الحالية في العالم ، بما في ذلك جنوب افريقيا ، ينبغي النظر اليها من زاوية عملية ، وانه لا بد من اتخاذ نهج جديدة حتى تتحقق النتائج التي نصبو اليها جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الآن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد غمباري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في إطار البند "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، أعربت الجمعية العامة عن رأيها من خلال عدد من القرارات . وفي هذا العام ، شرعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في جهد لدمج عدد من القرارات وتنقيح مضمونها ، آخذة في الاعتبار تطورات وقعت في جنوب افريقيا . وبدلا من ١٢ قرارا ، اتخذنا على التو ثمانية قرارات ، والاهم من ذلك ، اتخاذ قرار شامل بشأن الجهود الدولية لاستئصال الفصل العنصري بتوافق الآراء . وعلى هذا النحو ، تمكنت الجمعية من الابقاء على توافق الآراء الذي بدئ في الدورة الرابعة والاربعين ، وازداد تعزيزا في دورة استثنائية عقدت في العام الماضي من خلال الاعتماد بتوافق الآراء للاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

واليوم ، أكدت الجمعية مرة أخرى أحكام الاعلان وضرورة تنفيذ هذه الاحكام بالكامل وعلى الفور . والجمعية العامة ، إذ تحيط علما بنوايا بريتوريا المعلنة لالغاء نظام الفصل العنصري واتخاذ بعض التدابير الايجابية ، تطلب الى سلطات جنوب افريقيا تعزيز المناخ الذي يؤدي الى اجراء مفاوضات كاملة ويتيح ممارسة الانشطة السياسية الحرة ، خاصة باتخاذ عدد من الخطوات .

وينبغي لبريتوريا أن تلغي جميع التشريعات القمعية ، بما فيها الاحكام الواردة في قانون الامن الداخلي التي تحظر القيام بأي نشاط سياسي حر ؛ وينبغي أن تُنهى أعمال الاحتجاز دون محاكمة ؛ وأن تسمح بعودة كل المنفيين السياسيين دون قيود ؛ وأن تطلق سراح كل السجناء السياسيين وأن تلغي عقوبة الاعدام المفروضة عليهم ؛ وينبغي أن تتخذ من التدابير المحايدة والفعّالة ما يضع حدا للعنف المتكرر ، وأن تحدّ من أنشطة جماعات الامن الاهلية وغيرها التي تناهض التحول الديمقراطي في هذا البلد . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تنفذ بريتوريا بالكامل وعلى وجه السرعة الاتفاقات التي توصلت اليها حتى الآن مع المؤتمر الوطني الافريقي .

وتؤيد الجمعية الآن الجهود التي يبذلها شعب جنوب افريقيا لصياغة دستور جديد ديمقراطي غير عنصري من خلال مفاوضات واسعة النطاق ، وتشجع كل الاطراف على الاشتراك

الكامل في المفاوضات المقبلة ، مراعية المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات وهي المبادئ التي ترد في الاعلان ، والتي تنص على اتفاق يتعلق بآليات صياغة دستور ، ودور المجتمع الدولي الذي يمكن أن يضطلع به في العملية .

وترى الجمعية أن عملية التغيير في جنوب افريقيا ما زالت في مرحلتها الاولى ، ويتعين إحراز مزيد من التقدم المضموني لتعزيز إحداث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، طالب بها الاعلان . وفي ضوء ذلك ، تكون المسؤوليات التي تقع على عاتق المجتمع الدولي خطيرة حقا . وقد طُلب من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم التزاما صارما ببرنامج عمل الإعلان بالإبقاء على التدابير الرامية الى ممارسة الضغوط على نظام جنوب افريقيا لاستئصال الفصل العنصري .

ولا ينبغي أن يؤدي تفسير المجموعة الأوروبية للقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء والذي يتعلق بالجهود الدولية لاستئصال الفصل العنصري الى إبطال المغزى من توافق الآراء بشأن الإبقاء على التدابير المفروضة ضد جنوب افريقيا حتى حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها داخل جنوب افريقيا ، مع أخذ هدف الاعلان في الاعتبار ، وهو الاستئصال الكامل والتام للفصل العنصري .

وينبغي إيلاء الاحترام الكامل لحظر الاسلحة الالزامي ، وأن يرصد مجلس الامن بفعالية تنفيذه الصارم . ويجب الإبقاء على التدابير التقييدية المفروضة في القطاعين الاقتصادي والمالي ، ووفقا للاغلبية الساحقة في هذه الجمعية ، ينبغي أيضا الإبقاء على القيود المفروضة على واردات وصادرات عدد من السلع الاساسية ، وكذلك التدبير القاضي بحث الشركات والمصارف عبر الوطنية على وقف استثماراتها القائمة على المشاركة في رأس المال وكذلك أنشطة الاقراض في جنوب افريقيا .

وينبغي مواصلة الامتناع عن إقامة أي علاقات رياضية مع جنوب افريقيا ، وعدم إقامة أية روابط ثقافية أو أكاديمية إلا اذا كان قصد وهدف أي نشاط في الميدانين الثقافي والاكاديمي مناهضة الفصل العنصري تمشيا مع سياسة الامم المتحدة بشأن هذه المسألة .

ومرة أخرى تحث الأغلبية من الدول الأعضاء في الجمعية الحكومات والمؤسسات المالية ، فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على عدم تقديم أي ائتمانات لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، ما لم تتوافر بيّنة جلية على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في ذلك البلد .

وينبغي كفالة التنفيذ الصارم للحظر النفطي وحظر الاسلحة . كما يُطلب من اسرائيل مرة أخرى بأن تُنهي جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، ولاسيما في الميدانين العسكري والنووي . ويُطلب من الدول أن تصادق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وأن تدعم أعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

وينبغي زيادة المساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة والى ضحايا الفصل العنصري ، ولاسيما كل من كان يخضع للحظر من منظمات سابقا ، وخاصة فيما يتعلق بعودة المنفيين ، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين .

وأخيرا ، طلبت الجمعية دون أي صوت معارض من اللجنة الخاصة أن تكون ، بدعم من مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، محورا مركزيا لرصد التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا والتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي ، وأن تنشر نتائج الرصد ، وأن تتشاور مع الاطراف المعنية ، وأن تساعد المجتمع الدولي على تكوين موقف موحد في الكفاح المشترك للعمل على إزالة الفصل العنصري في أقرب وقت ممكن .

إن دور الامين العام أمر مسلم به في تعزيز التوصل الى نهاية سلمية للفصل العنصري ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان . وتعتزم اللجنة الخاصة أيضا في إطار مسؤولياتها أن تستكمل جهود الامين العام وتتخذ الاجراءات الضرورية - بما في ذلك اجراء مشاورات داخل وخارج جنوب افريقيا - في سبيل تحقيق هذه الاهداف المشتركة .

وأود باسم اللجنة الخاصة أن أشكر كل الوفود التي أيدت القرارات التي اتخذت لتوها . ونعرب عن امتناننا لاستراليا بصفة خاصة لدعم مشروع القرار A/45/L.39 و Corr.1 المتعلق بالتدابير المنسقة التي ترمي الى استئصال نظام الفصل العنصري . كما نود أن نشكر كل الدول الاعضاء التي ساعدت اللجنة الخاصة في الاضطلاع بمهمتها الصعبة في ظل الحالة المعقدة ذات الطابع سريع التقلب داخل جنوب افريقيا .

ونحن نطلب الى البلدان النوردية أن تتشاور مع اللجنة الخاصة بمزيد من الإمعان لتلافي أي نوع من الامتناع عن التصويت الذي لاحظناه في حالة مشروع من مشاريع القرارات .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن التقدير العميق أيضا للعبارات الرقيقة التي وجهت الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ولي أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعطي الكلمة الآن لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد سيميلان (المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وباسم الشعب الذي يكافح في سبيل إنهاء الفصل العنصري ، وباسم كل الابطال والبطلات الذين ضحوا بارواحهم في سبيل السلم والحرية والديمقراطية في ذلك البلد المضطرب ، أود باسم المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا أن أعرب عن عميق تقديرنا لكل الوفود التي اشتركت في المفاوضات المطولة والتي تُوِّجت بصياغة القرارات التي اتخذتها الجمعية على التو .

وقد اشتركنا في تلك المفاوضات بنوايا حسنة ، لكي نضمن أن يتلقى نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا إشارات واضحة لا لبس فيها عن موقف المجتمع الدولي في معارضته لنظام الفصل العنصري الشرير . صحيح أن هذه الممارسة كانت صعبة وشاقة ، فقد أمكن التوصل الى اتفاق بسبب المرونة التي أبدتها الوفود المشتركة في المفاوضات . ويحدونا الامل أن تنفذ سلطات بريتوريا على جناح السرعة الاحكام الواردة في هذه القرارات .

وأود أن أضيف أننا نرى أن القرارات التي اتخذت لتوها لا تحل بأي حال محل الاعلان الهام جدا المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، والذي سيبقى المعيار الذي نقيس على أساسه امتثال جنوب افريقيا لإرادة المجتمع الدولي .

صحيح إنه في الوقت الذي تقترب فيه شعوب كثيرة من موسم أعياد كانون الاول/ديسمبر ، بما يصاحبها من ذكريات عاطفية جياشة ، وتوقّع عيد ميلاد أبيض كالعادة ، يُسدل قماش الحداد الاسود في جميع أنحاء وطننا الحزين . والاجراس في بلداتنا لا تُقرع الا لموت أهالينا الابرياء ؛ وخضرة شجرة عيد الميلاد ، رمز الحياة ، لن توجد هناك لان أرضنا لا تزال تغرق في دم شهدائنا الاحمر . وأجراس الفرحة لن تقرع في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، في أيام "المحاق" هذه من عام ١٩٩٠ ، ولن يكون هناك غناء ولا أناشيد "الفرحة للعالم" ، لا مرح ولا هدايا لشعبنا . إنه لا يتطلع إلا الى هدية الحرية ، التي حرمه منها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، في تناقض صارخ مع الشعوب التي تتمتع بكل عيد ميلاد سعيد جدا وناصع البياض .

في الواقع إن عيد الميلاد بالنسبة لنا عيد قاتم . لن يكون بوسع شعبنا أن يبرر الاحتفال بالعيد في ظل ظروف يتوقع فيها أن يقتل أبناء شعبنا أثناء فترة العيد . وبدلا من ذلك ، سنكون غارقين في أثواب الحداد على من نحب . بدلا من ذلك ، سنظهر احترامنا لذكراهم بارتداء الملابس السوداء ونحن مضربون ومتظاهرون في احتجاج سلمي ضد نظام الفصل العنصري غير السلمي الذي يحمي ، ولربما يشجع ، عناصر الجناح اليميني في أفراد قوات الامن والشرطة ، الذين لديهم البنادق للقتل والذين يذهبون إلى حد تشاطر هذه البنادق مع اتباعهم في بلداتنا ، الذين يأخذون بمسوغات "اللوم على الضحية" بأن يتحولوا إلى قتلة يعملون لصالح الدولة .

إذ يقترب العالم من عام ١٩٩١ يستعد شعبنا ، الذي يناضل من أجل الحرية لجنوب افريقيا ، للتضحية بمزيد من الدماء ، كضحايا ابرياء للفصل العنصري . إنهم يواجهون غير هيابين المزيد من الاضطرابات التي يرتكبها نظام الفصل العنصري من خلال مناورات فرّق تسد . وعلى طاولة المفاوضات ، يسعى النظام الى الاستفادة ، من خلال جدول أعمال سري ولا يزال غير مفصل ، على حساب دم شهداء المستقبل . فحياتهم لن تلقى

(السيد سيميلان ، المؤتمر الوطني الافريقي)

حماية من الدولة أكثر مما لقيته حياة الذين سقطوا بالفعل : إننا نتمسك باعتقادنا بأن المعاناة والحزن وفقد الآباء والأطفال والاقارب والأصدقاء ، الذي لا معنى ، لن تقوي عزمنا على الحصول على حريتنا ، التي تعتبر أمرا مسلما به بالنسبة لبعضكم ، يا زملاءنا ، ولكن بأن تضحياتنا قد تسترد ، بالحصول على الحرية ، كما استردت تضحيات كثيرة في تاريخ بلدانكم .

لذلك ، يمكننا أن نتحمل ألم عيد ميلاد قاتم واسود ، في الوقت الذي نأمل فيه ان يتذكرنا الذين سيتمتعون بموسم أعياد سعيد ، وأن تقووا عزمكم على مواصلة تأييدنا وأن تلزموا انفسكم بمستوى من الكرم من أجل قضيتنا على نحو يتناسب مع التباين المادي والروحي بين موسمكم المرح وموسمنا المضطرب التعيس .

على الرغم من كل هذا ، فإننا ماضون قدما الى أول سنة في آخر عقد من هذا القرن مستمدين القوة من معاناتنا ومحصنين بحزننا وملتزمين ثانية ، ونحن نخوض في برك دمائنا ، بالسير الى هدف الحرية في عام ١٩٩١ ، آملين أن تكون عطلة نهاية العام في جنوب افريقيا الجديدة عطلة ذات تقليد جديد يتشاطره جميع مواطني جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العرقية .

بالدعم العالمي ودعم هذه الهيئة المستمرين ، من الجائز جدا أن نجد في عام ١٩٩١ أن من يخلفوننا يجلسون بينكم ليسوا بوصفهم مراقبين ، دون صوت ، بل بوصفهم مواطنين يتمتعون بحق المواطنة الكامل في جنوب افريقيا الجديدة وبوصفهم أعضاء كاملي العضوية في هذه الهيئة . بكل تأكيد ، ما من أحد بين ظهرانيكم لا يقر بأن الحرية لا تستحق العيش من أجلها في حين أنها تستحق أيضا الموت من أجلها ، وهذا ما نحن مضطرون إلى فعله .

في هذا الوقت ، نتطلع الى يوم أفضل حيث ننشد سويا بحرية "الفرح للعالم" الحرية ، التي كافحنا من أجلها بمساعدتكم بوصفنا رجالا ونساء وأولادا أحرارا .

إذ ندنو من القرن الحادي والعشرين لا نسعى للإسهام في إقامة جنوب افريقيا جديدة فحسب ، ولكننا ، بوصفنا جزءا من هذه الهيئة العالمية ، نسعى ايضا الى تحقيق هدف السلم الشامل والإخاء والعدالة في قرن تستطيع فيه البشرية أن تخطو خطوة أخرى صوب إطلاق ما هو انساني في وجودنا وصوب وضع نهاية للطغيان في عصرنا والى الابد .

في الختام ، هل لي أن أقول أنه إذا كان القرن الذي ينتظرنا زمنا يبلغ من البعد حدا يتعذر عنده أن نتصوره ، فإن السنة القادمة ، ١٩٩١ ، بكل تأكيد يمكن أن ننظر إليها نحن جميعا اليوم هنا بوصفها السنة التي لم تعد فيها اجراس الكنائس في جنوب افريقيا تقرع لضحايا الفصل العنصري بل إنها ستقرع احتفاء بالنصر ، نصر الذين سقطوا والذين لا يزالون احياء ، نصر الذين أدت تضحياتهم ، في مماتهم وفي حياتهم ، إلى نهاية الفصل العنصري وبداية لجنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية ، قد تصبح شعاعا من الامل لجميع الذين لا يزالون يتوقون إلى السلم والمساواة والعدالة في جميع أنحاء العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا الآن من هذه المرحلة لنظرنا في البند ٣٤ من جدول الاعمال .

البند ١١٧ من جدول الاعمال (تابع)

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

(أ) تقرير الامين العام (A/45/714)

(ب) مشروع قرار (A/45/L.34/Rev.1)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/875)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اذكّر الممثلين بأن مناقشة هذا البند من جدول الاعمال قد اختتمت في الجلسة العامة السابعة والستين ، في ١٣ كانون الاول/ديسمبر .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.34/Rev.1 ، وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية يرد في الوثيقة A/45/875 .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/45/L.34/Rev.1 ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.34/Rev.1 (القرار ١٧٧/٤٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٧ من جدول الاعمال .

البند ١٥٣ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

(أ) مذكرة من الامين العام بإحالة تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة المعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا (A/45/581 و Add.1)

(ب) مشاريع قرارات (A/45/L.20/Rev.1 ، A/45/L.21/Rev.1 ، A/45/L.22/Rev.1)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/816)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اذكر الممثلين بأن مناقشة البند ١٥٣ من جدول الاعمال قد اختتمت في الجلسة العامة السادسة والاربعين ، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر .

فيما يتصل بهذا البند ، معروض على الجمعية العامة ثلاثة مشاريع قرارات ، أُصدرت بوصفها الوثائق A/45/L.20/Rev.1 ، و A/45/L.21/Rev.1 ، و A/45/L.22/Rev.1 .

أود أن أشير الى أن نصين من نصوص مشاريع القرارات يجب أن يصححا على النحو التالي :

فيما يتصل بالفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/45/L.20/Rev.1 ، تضاف الكلمات "برنامج الامم المتحدة الإنمائي" بعد الكلمات "بما فيها اللجنة الاقتصادية لافريقيا" والكلمات "في سياق تقرير الامين العام" بعد الكلمات "ومنظمة الامم المتحدة للطفولة" .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/45/L.21/Rev.1 ، ينبغي أن تحذف الكلمات الاخيرة من الفقرة الرابعة من الديباجة وهي "وبتقريره الموضوع بعد ذلك" .

وسترد هذه التصويبات في النص النهائي للقرارين .

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة عليها . إن تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار التي تترتب في الميزانية البرنامجية والتي ترد في الوثيقة A/45/816 ينطبق بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية على مشروع القرار A/45/L.21/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.20/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.20/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١٧٨/٤٥ الف) .

الرئيس ((ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية الآن الى مشروع القرار A/45/L.21/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.21/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١٧٨/٤٥ باء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخيرا ، تبت الجمعية في مشروع القرار A/45/L.22/Rev.1 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.22/Rev.1 (القرار ١٧٨/٤٥ جيم) .

السيد كامونانويري (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالنيابة عن المجموعة الافريقية أن اغتنم هذه الفرصة لاشكر جميع الوفود التي تمكنت من الانضمام إلى توافق الآراء على مشاريع القرارات التالية : A/45/L.20/Rev.1 بشأن

الترتيبات التحضيرية لدورة اللجنة الجامعة المخصصة في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ من أجل الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ؛ و A/45/L.21/Rev.1 بشأن متابعة تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا وموقف افريقيا المشترك من ذلك التقرير ؛ و A/45/L.22/Rev.1 بشأن الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول .

ونأمل ألا تكون دورة اللجنة الجامعة المخصصة في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ دورة روتينية أخرى . ينبغي أن تسعى على نحو جاد الى استعراض تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وأن ترمي تدابير ملموسة وتضع توصيات سياسة عامة في المجالات المتشابكة للدين والسلع الاساسية وتدفق الموارد ، بغية دعم الجهود الافريقية للتعجيل بالنمو والتمويل والتنمية فيما بعد ١٩٩١ . ومن ثم من المهم أن تضمن المشاورات التي ستجري من الآن وحتى نيسان/ابريل ١٩٩١ أن يكون التمثيل في اللجنة المخصصة على أعلى مستوى ممكن حتى نوفر الزخم السياسي اللازم .

وتتطلع المجموعة الافريقية الى تقرير الامين العام الذي سيقدم الى اللجنة المخصصة بما في ذلك اقتراحاته بشأن أعمال المتابعة للتوصيات الملموسة الواردة في تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا والموقف المشترك لبلدان افريقيا من ذلك التقرير . إن قيام افريقيا بتنفيذ برامج واستراتيجيات التنويع الافقية والرأسية الموصى بها ، على الاصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية سيتطلب الحصول على موارد كبيرة وامكانية أكبر للوصول الى الاسواق . ونأمل أن تنظر اللجنة المخصصة في الآليات والانماط الكافية لتعبئة ونقل الموارد الضرورية لعملية التنويع في افريقيا .

(السيد كامونانوبيري ، اوغندا)

وأخيرا نتطلع الى التعاون مع جميع الوفود حتى تصل اللجنة الجامعة المخصصة الى نتائج ناجحة عند استعراضها وتقييمها النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختتم نظرنا للبند ١٥٣ من جدول الاعمال .

البند ٤٠ من جدول الاعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالبند ٤٠ من جدول الأعمال يذكر الممثلون ان الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة الثالثة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أن تدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخامسة والاربعين .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن ترجئ النظر في هذا البند وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والاربعين .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا النظر في البند ٤٠ من جدول الاعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل رفع الجلسة ، أود أن اعلن برنامج العمل ليوم الجمعة ، ٢١ كانون الاول/ديسمبر .

في الصباح ، ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار الخامس الوارد في الفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة الثالثة A/45/764 حول البند ١٠٨ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "العمل الدولي لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها" ، وكذلك في مشروع القرار الرابع الوارد في الفقرة ١٠٩ من الجزء الاول من تقرير اللجنة الثالثة A/45/838 حول البند ١٢ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" . وستنظر الجمعية العامة ذلك الصباح أيضا في تقارير اللجنة الثانية .

وبعد الظهر ، ستنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الخامسة وستتناول كل البنود والتعيينات التي لا تزال معلقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥